

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

تحديث معايير المحاسبة الدولية

صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

٢٢ سبتمبر ٢٠٠٩

نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية هي ملخص المساعدات للقرارات المؤقتة التي توصل لها المجلس في اجتماع عام. بينما يسير مشروع قداماً يستطيع المجلس بل ويقوم بتعديل قراراته السابقة المؤقتة، ولا تغيير القرارات المؤقتة المتطلبات الحالية حتى يتم إدخال هذه القرارات في معيار جديد أو معدل.

اجتمع مجلس معايير المحاسبة المالية في لندن في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٩ لترتيب اجتماع إضافي للمجلس للاستمرار في العمل على المشروع لاستبدال المتطلبات الحالية للأدوات المالية.

الأدوات المالية: استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩

التصنيف والقياس

استأنف المجلس مناقشاته بشأن الردود المسلمة على مسودة العرض حول التصنيف والقياس، الذي نُشر في تموز/يوليو ٢٠٠٩.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩/الأدوات المالية: الاعتراف والقياس له استثناء يتطلب أن تقوم منشأة بقياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بسعر التكلفة التي لا يكون لها سعر سوقي ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق (وكذلك المشتقات التي ترتبط بأدوات حقوق الملكية هذه والتي يجب تسويتها من خلال تسليمها). وقد اقترحت مسودة العرض إلغاء هذا الاستثناء وطلب أن يتم قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة.

وقرر المجلس تقديم التوجيه والإرشاد مبدئياً بشأن الوقت الذي تستطيع المنشآت استخدام القياس الحالي المُبسَّط لأدوات حقوق الملكية إذا كان تحديد القيمة العادلة أمراً غير قابل للتطبيق. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس مبدئياً تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤/التقارير المالية/المرحلية للسماح للمنشآت لنقل هذا القياس إن لم يكن هناك دليل على وجود تغيير كبير في هذا الإجراء منذ آخر تاريخ للتقارير.

انخفاض قيم الأدوات المالية

كما واصل المجلس مناقشاته بشأن انخفاض قيم الأدوات المالية. وفيما يتعلق بصياغة مسودة العرض حول الانخفاض قيم، قرر المجلس مبدئياً ما يلي:

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

- أن تقدم مسودة العرض توجيهات تستند لمبادئ بشأن تقديرات التدفق النقدي على أساس جماعي (محافظ) وعلى أساس فردي (بما في ذلك التفاعل بين تلك الأسس) التي تركز على جانبين هما:
 - أ) استخدام المنهج الذي يقدم أفضل تقدير؛
 - ب) والتأكد من إذا قامت المنشآت بالتبديل بين المنهج التي لا تؤدي إلى حساب البند مرتين.
- أن تشمل مسودة العرض توجيهات موجزة لتطبيق التنبؤ بالتدفقات النقدية والتعامل مع الذمم التجارية المدينة.
- استخدام لجنة الخبراء الاستشارية كميدان عام لمواصلة البحث عن بعض القضايا الأخرى (تحديد التوزيع الأولي المتوقع، والجوانب العملية لتطبيق طريقة سعر الفائدة السائد والتفاعل مع متطلبات بازل II).
- أن توضح مسودة العرض الجوانب المتصلة بهدف القياس (تقديرات مرحلة زمنية معينة مقابل تقديرات الدورة بأكملها، والقيمة المتوقعة مقابل القيمة الأكثر احتمالاً، واستخدام البيانات الخاصة بمنشأة مقابل استخدام بيانات السوق).

وفي صدد الحديث عن المقترحات الانتقالية، قرر المجلس مبدئياً عدم اقتراح تطبيق بأثر استرجاعي كامل أو تطبيق بأثر مستقبلي كامل. وطلب المجلس من الموظفين إجراء مزيد من البحث عن منهج انتقالي بديل للأدوات المالية التي كان مُعترف بها قبل تاريخ الانتقال. وينطوي هذا المنهج على تحديد انتقال سعر فائدة ساري جديد على أساس التدفقات النقدية المتوقعة خلال الفترة المتبقية من عمر الأداة المالية التي تكون خاضعة لحد أدنى (سعر الفائدة الخالي من المخاطر) وحد أعلى (سعر الفائدة التعاقدية).